

الرائد الرسمى للجمهورية التونسية

عدد 83

السنة 169

الثلاثاء 5 ربيع الأول 1448 - 18 أوت 2026

المحتوى

الأوامر والقرارات

رئاسة الجمهورية

- 1766 منح استثناء للعمل بالقطاع العمومي
- 1766 إسناد الوسام الوطني للاستحقاق بعنوان قطاع " التربية والعلم "

وزارة الداخلية

- قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات
- 1766 للترقية إلى رتبة محلل رئيس بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومي
- قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات
- 1767 للترقية إلى رتبة محلل مركزي بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية
- قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات
- 1767 للترقية إلى رتبة محلل بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية
- قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات
- 1768 للترقية إلى رتبة فني سام عام للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية
- 1768 قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات
- 1769 للترقية إلى رتبة فني سام رئيس أول للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية

- صفحة 1764

- قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات
للترقية إلى رتبة مستشار صحفي بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية .. 1780
تسمية مديرين 1780
تسمية كواهي مديرين 1780
تسمية رؤساء مصالح 1781

وزارة الشؤون الاجتماعية

- تسمية مديرين 1781
تسمية كواهي مديرين 1782
تسمية رؤساء مصالح 1782
إنهاء مهام 1783

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

- تسمية متصرف بمجلسي إدارة شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي 1783

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- قرار مشترك من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير التجهيز والإسكان
مؤرخ في 17 أوت 2026 يتعلق بتغيير صلوحية قطعة أرض دولية فلاحية وبتحويل حدود
مناطق الصيانة بالأراضي الفلاحية لولاية سيدي بوزيد 1783

وزارة التربية

- إنهاء مهام 1784

وزارة التجهيز والإسكان

- قرار من وزير التجهيز والإسكان مؤرخ في 10 أوت 2026 يتعلق بتفويض حق الامضاء 1784
تسمية مدير 1784
قائمة ترقية بالاختيار إلى رتبة تقني أول بعنوان سنة 2025 1784
قائمة ترقية بالاختيار إلى رتبة تقني بعنوان سنة 2025 1784

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

- محضر جلسة مداوات مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 10 أوت 2026
(عدد 9 لسنة 2026) 1785

البنك المركزي التونسي

- منشور إلى البنوك عدد 7 لسنة 2026 1791

الأوامر والقرارات

رئاسة الجمهورية

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته،

وعلى الأمر عدد 365 لسنة 1999 المؤرخ في 15 فيفري 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية المتمم بالأمر عدد 112 لسنة 2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاقها مركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى القرار المؤرخ في 26 جويلية 2018 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة محلل رئيس بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية المنقح بالقرار المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 23 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة محلل رئيس بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية.

الفصل 2 . يحدد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بثلاث (3) خطط.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 23 نوفمبر 2026.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

بمقتضى أمر عدد 207 لسنة 2026 مؤرخ في 14 أوت 2026.

يُمنح السيد محمد علي البوغديري استثناء للعمل بالقطاع العمومي.

بمقتضى أمر عدد 208 لسنة 2026 مؤرخ في 17 أوت 2026.

يُسند الوسام الوطني للاستحقاق بعنوان قطاع "التربية والعلم" إلى السيدات والسادة الآتي ذكرهم:

الصف الثالث:

- نور الدين المقبل.

- عماد بوصندل.

الصف الرابع:

- المعز الشفرة.

- يوسف بن عثمان.

- الصحي بوقرة.

- يونس بوجلبان.

- زينب العموري.

- مريم حاج بلقاسم حرم العلاقي.

- بثينة العويني.

- الناصر الزايري.

- محمد الشعباني.

وزارة الداخلية

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة محلل رئيس بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح
مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة محلل مركزي بسلك
محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12
ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان
الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة
الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 365 لسنة 1999 المؤرخ في 15 فيفري
1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك محلي
وتقني الإعلامية للإدارات العمومية المتمم بالأمر عدد 112 لسنة
2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23
نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة
مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية
المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان
2023،

وعلى القرار المؤرخ في 22 جويلية 2016 المتعلق بضبط
كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة محلل
مركزي بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية المنقح
بالقرار المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 23
ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية
إلى رتبة محلل مركزي بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات
العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بسبع (7)
خطط.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 23 نوفمبر
2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح
مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة محلل بسلك محلي
وتقني الإعلامية للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12
ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان
الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة
الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 365 لسنة 1999 المؤرخ في 15 فيفري
1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك محلي
وتقني الإعلامية للإدارات العمومية المتمم بالأمر عدد 112 لسنة
2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23
نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة
مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية
المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان
2023،

وعلى القرار المؤرخ في 22 جويلية 2016 المتعلق بضبط
كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة محلل
بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية المنقح بالقرار
المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 23
ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية
إلى رتبة محلل بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بأربع (4)
خطط.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 23 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح
مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة واضح برامج بسلك
محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12
ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان
الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة
الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 365 لسنة 1999 المؤرخ في 15 فيفري
1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك محلي
وتقني الإعلامية للإدارات العمومية المتمم بالأمر عدد 112 لسنة
2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23
نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة
مشمولاتها وإحاقها هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية
المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان
2023،

وعلى القرار المؤرخ في 22 جويلية 2016 المتعلق بضبط
كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة واضح
برامج بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات العمومية المنقح
بالقرار المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 23
ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية
إلى رتبة واضح برامج بسلك محلي وتقني الإعلامية للإدارات
العمومية.

الفصل 2 . يحدد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطة (1)
واحدة.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 23 نوفمبر 2026.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق
بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة فني سام عام
للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12
ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان
الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة
الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 1688 لسنة 2000 المؤرخ في 17 جويلية
2000 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك
للفنيين السامين للصحة العمومية المنقح والمتمم بالأمر الحكومي
عدد 56 لسنة 2015 المؤرخ في 27 أفريل 2015 والأمر
الحكومي عدد 570 لسنة 2016 المؤرخ في 13 ماي 2016،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23
نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة
مشمولاتها وإحاقها هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية
المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان
2023،

وعلى القرار المؤرخ في 27 ماي 2021 المتعلق بضبط كيفية
تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة فني سام عام
للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 24
ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية
إلى رتبة فني سام عام للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين
للصحة العمومية.

الفصل 2 . يحدد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بثلاث
(3) خطط.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 24 نوفمبر
2026.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة فني سام رئيس أول للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 1688 لسنة 2000 المؤرخ في 17 جويلية 2000 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية المنقح والمتمم بالأمر الحكومي عدد 56 لسنة 2015 المؤرخ في 27 أفريل 2015 والأمر الحكومي عدد 570 لسنة 2016 المؤرخ في 13 ماي 2016،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإحاقها هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى القرار المؤرخ في 22 جويلية 2016 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة فني سام رئيس أول للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية المنقح بالقرار المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 24 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة فني سام رئيس أول للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية.

الفصل 2 . يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بست (6) خطط.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 24 نوفمبر 2026.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة فني سام رئيس للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 1688 لسنة 2000 المؤرخ في 17 جويلية 2000 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية المنقح والمتمم بالأمر الحكومي عدد 56 لسنة 2015 المؤرخ في 27 أفريل 2015 والأمر الحكومي عدد 570 لسنة 2016 المؤرخ في 13 ماي 2016،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإحاقها هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى القرار المؤرخ في 22 جويلية 2016 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة فني سامي رئيس للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية المنقح بالقرار المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 24 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة فني سامي رئيس للصحة العمومية بسلك الفنيين السامين للصحة العمومية.

الفصل 2 . يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بست (6) خطط.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 24 نوفمبر 2026.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح
مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني رئيس أول
بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12
ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان
الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة
الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 821 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل
1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني
المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته
أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1239 لسنة 2019
المؤرخ في 26 ديسمبر 2019،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23
نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة
مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية
المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان
2023،

وعلى القرار المؤرخ في 27 ماي 2021 المتعلق بضبط كيفية
تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني رئيس أول
بالسلك التقني المشترك للإدارات.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 16
ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية
إلى رتبة تقني رئيس أول بالسلك التقني المشترك للإدارات
العمومية.

الفصل 2 - يحدد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطة (1)
واحدة.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 16 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح
مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني رئيس بالسلك
التقني المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12
ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان
الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة
الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 821 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل
1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني
المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته
أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1239 لسنة 2019
المؤرخ في 26 ديسمبر 2019،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23
نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة
مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية
المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان
2023،

وعلى القرار المؤرخ في 22 جويلية 2016 المتعلق بضبط
كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني
رئيس بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية المنقح بالقرار
المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 16
ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية
إلى رتبة تقني رئيس بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بثلاث
عشرة (13) خطة.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 16 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 821 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1239 لسنة 2019 المؤرخ في 26 ديسمبر 2019،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى القرار المؤرخ في 22 جويلية 2016 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية المنقح بالقرار المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 16 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بسبع عشرة (17) خطة.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 16 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 821 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1239 لسنة 2019 المؤرخ في 26 ديسمبر 2019،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى القرار المؤرخ في 22 جويلية 2016 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية المنقح بالقرار المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 16 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بسبع وعشرين (27) خطة.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 16 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق
بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مساعد تقني
بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12
ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان
الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة
الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 821 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل
1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني
المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته
أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1239 لسنة 2019
المؤرخ في 26 ديسمبر 2019،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23
نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة
مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية
المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان
2023،

وعلى القرار المؤرخ في 22 جويلية 2016 المتعلق بضبط
كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مساعد
تقني بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية المنقح بالقرار
المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 16
ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية
إلى رتبة مساعد تقني بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 . يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بثلاث
وعشرين (23) خطة.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 16 نوفمبر 2026.
الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق
بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف عام
في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق
والأرشيف.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12
ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان
الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة
الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 675 لسنة 1999 المؤرخ في 29 مارس
1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المتصرفين
في الوثائق والأرشيف كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1036
لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 والأمر عدد 810 لسنة
2003 المؤرخ في 7 أفريل 2003،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23
نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة
مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية
المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان
2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 21 نوفمبر 2016
المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى
رتبة متصرف عام في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في
الوثائق والأرشيف.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 18
ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية
إلى رتبة متصرف عام في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في
الوثائق والأرشيف.

الفصل 2 . يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطتين
(2) اثنتين.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 18 نوفمبر 2026.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 675 لسنة 1999 المؤرخ في 29 مارس 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1036 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 والأمر عدد 810 لسنة 2003 المؤرخ في 7 أفريل 2003،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 21 نوفمبر 2016 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 18 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطتين (2) اثنتين.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 18 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 675 لسنة 1999 المؤرخ في 29 مارس 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1036 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 والأمر عدد 810 لسنة 2003 المؤرخ في 7 أفريل 2003،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 21 نوفمبر 2016 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 18 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بست (6) خطط.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 18 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف. إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته،

وعلى الأمر عدد 675 لسنة 1999 المؤرخ في 29 مارس 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1036 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 والأمر عدد 810 لسنة 2003 المؤرخ في 7 أفريل 2003،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 22 نوفمبر 2016 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 18 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف في الوثائق والأرشيف بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.

الفصل 2 - يحدد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطتين (2) اثنتين.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 18 نوفمبر 2026. الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة حافظ عام للمكتبات أو التوثيق بسلك أعوان المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 434 لسنة 2019 المؤرخ في 10 ماي 2019 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك أعوان المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى القرار المؤرخ في 27 ماي 2021 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة حافظ عام للمكتبات أو التوثيق بسلك أعوان المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفانيتها يوم 9 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة حافظ عام للمكتبات أو التوثيق بسلك أعوان المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطة (1) واحدة.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 9 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة حافظ مكنتات أو توثيق بسلك أعوان المكنتات والتوثيق بالإدارات العمومية. إن وزير الداخلية،

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 434 لسنة 2019 المؤرخ في 10 ماي 2019 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك أعوان المكنتات والتوثيق بالإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى القرار المؤرخ في 26 ماي 2021 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة حافظ مكنتات أو توثيق بسلك أعوان المكنتات والتوثيق بالإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفاندها يوم 9 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة حافظ مكنتات أو توثيق بسلك أعوان المكنتات والتوثيق بالإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطة (1) واحدة.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 9 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف عام من الصنف الأعلى بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 30 ديسمبر 2024 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف عام من الصنف الأعلى بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفاندها يوم 25 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف عام من الصنف الأعلى بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطتين (2) اثنتين.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 25 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف عام بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 30 ديسمبر 2024 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف عام بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 25 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف عام بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 . يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بأربع (4) خطط.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 25 نوفمبر 2026. الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 30 ديسمبر 2024 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 25 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 . يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخمس (5) خطط.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 25 نوفمبر 2026. الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 30 ديسمبر 2024 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 25 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطتين (2) إثنين.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 25 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هيكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 17 جانفي 2025 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 25 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطة (1) واحدة.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 25 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مساعد بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 17 جانفي 2025 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مساعد بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 25 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مساعد بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 . يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطتين (2) اثنتين.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 25 نوفمبر 2026.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب تصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 17 جانفي 2025 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب تصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 25 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب تصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 . يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطتين (2) اثنتين.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 25 نوفمبر 2026.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مستكتب إدارة بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023.

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 17 جانفي 2025 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مستكتب إدارة بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 25 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مستكتب إدارة بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطة (1) واحدة.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 25 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مستشار صحفي رئيس بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 2305 لسنة 2001 المؤرخ في 2 أكتوبر 2001 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023.

وعلى القرار المؤرخ في 27 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مستشار صحفي رئيس بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 11 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مستشار صحفي رئيس بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية.

الفصل 2 - يحدّد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطة (1) واحدة.

الفصل 3 - يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 11 نوفمبر 2026.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنري

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 14 أوت 2026 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مستشار صحفي بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية.

إن وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 2305 لسنة 2001 المؤرخ في 2 أكتوبر 2001 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية المنقح بالأمر عدد 448 لسنة 2023 المؤرخ في 5 جوان 2023،

وعلى القرار المؤرخ في 27 أكتوبر 2016 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مستشار صحفي بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية المنقح بالقرار المؤرخ في 29 جويلية 2019.

قرر ما يلي :

الفصل الأول . تفتح بوزارة الداخلية ولفائدها يوم 11 ديسمبر 2026 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة مستشار صحفي بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية.

الفصل 2 . يحدد عدد الخطط المراد سدّ شغورها بخطة (1) واحدة.

الفصل 3 . يقع ختم قائمة الترشيحات يوم 11 نوفمبر 2026.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 14 أوت 2026.

وزير الداخلية

خالد النوري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 25 ماي 2026.

يكلف السيد محمد بن مبارك، مهندس عام، بمهام مدير الشؤون الفنية ببلدية طينة.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 25 ماي 2026.

يكلف السيد مرعي إبراهيمي، تقني رئيس أول، بمهام مدير البيئة والمحيط ببلدية طينة.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.

تكلف السيدة رجاء بن صالح، متصرف رئيس، بمهام مدير الشؤون المالية والاقتصادية ببلدية منزل جميل.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.

تكلف السيدة راضية دخیل، متصرف رئيس، بمهام مدير الشؤون الإدارية والمالية ببلدية العالية.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.

تكلف السيدة هيفاء بن جنات، متصرف رئيس، بمهام مدير الشؤون الإدارية ببلدية أكودة.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.

يكلف السيد فتحي الأكل، تقني رئيس، بمهام مدير البيئة ببلدية طبلية.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.

يكلف السيد أيمن التري، مهندس أول، بمهام كاهية مدير الأشغال والصيانة ببلدية قرمدة.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.

يكلف السيد عماد فاندي، تقني رئيس أول، بمهام كاهية مدير المحيط ببلدية جربة حومة السوق.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.

تكلف السيدة فاطمة بن جحا، مهندس عام، بمهام كاهية مدير النظافة ببلدية سوسة.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.
يكلف السيد جلال مرزوقي، متصرف مستشار، بمهام كاهية مدير إساءة الخدمات الإدارية ببلدية قفصة.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.
يكلف السيد رؤوف الكشو، مهندس أشغال، بمهام كاهية مدير المشاريع الجديدة ببلدية صفاقس.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 25 ماي 2026.
يكلف السيد المختار غرس، متصرف مستشار، بمهام رئيس مصلحة الحالة المدنية ببلدية ساقية الدائر.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 25 ماي 2026.
يكلف السيد منصور الشرمي، متصرف مستشار، بمهام رئيس مصلحة شؤون المجلس والهيكل البلدية ببلدية طينة.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.
يكلف السيد محمد جهاد باشا، تقني رئيس، بمهام رئيس مصلحة الإعلامية ببلدية منزل بوزلفة.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.
تكلف السيدة عفيفه الحاج الصغير، متصرف مستشار، بمهام رئيس مصلحة المالية والصفقات ببلدية الزريبة.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.
تكلف السيدة مفيدة فطومي، فني سام رئيس للصحة العمومية، بمهام رئيس مصلحة المراقبة الصحية ومقاومة الحشرات والأوبئة ببلدية الكرم.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.
تكلف السيدة حبيبة رايسي، متصرف، بمهام رئيس مصلحة الأعوان ببلدية سليمان.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 18 جوان 2026.
يكلف السيد إبراهيم مفتاح، تقني أول، بمهام رئيس مصلحة الأشغال والطرق والتنوير ببلدية سليمان.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 3 أوت 2026.

يكلف السيد محمد منصور، متفقد رئيس للشغل، بمهام رئيس قسم تفقدية الشغل والمصالحة بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بالمهدية، ابتداء من 9 جويلية 2026.

عملا بأحكام الفصل 6 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لمدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

تكلف السيدة أحلام السلامي حرم الفرجاوي، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام رئيس قسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بالقيروان، ابتداء من 12 مارس 2026.

عملا بأحكام الفصل 5 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، تتمتع المعنية بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لمدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

تكلف السيدة نجبية الخميري حرم المعروف، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام رئيس قسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بجندوبة، ابتداء من 12 مارس 2026.

عملا بأحكام الفصل 5 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، تتمتع المعنية بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لمدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

يكلف السيد عادل الشعباني، متفقد مركزي للشغل، بمهام رئيس قسم تفقدية الشغل والمصالحة بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بتوزر، ابتداء من 12 مارس 2026.

عملا بأحكام الفصل 6 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لمدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 30 جويلية 2026.

يكلف السيد جمال القادري، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام رئيس وحدة الدفاع الاجتماعي بقسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بقابس، ابتداء من 15 جويلية 2026.

عملا بأحكام الفصل 5 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لكاهية مدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

يكلف السيد خميس الدغيمي، أخصائي اجتماعي رئيس، بمهام كاهية مدير الرعاية الاجتماعية بمركز الرعاية الاجتماعية "الأمان".

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

يكلف السيد محمد الشيجي، متصرف مستشار، بمهام رئيس وحدة المصالح المشتركة بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بتونس.

عملا بأحكام الفصل 8 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لكاهية مدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 30 جويلية 2026.

يكلف السيد لسعد الرتيمي، متصرف مستشار، بمهام رئيس وحدة النهوض بالأشخاص المعوقين بقسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بقابس، ابتداء من 15 جويلية 2026.

عملا بأحكام الفصل 5 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لرئيس مصلحة إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 30 جويلية 2026.

تكلف السيدة مسعودة التويتي حرم نصر، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام رئيس مصلحة الإدماج التربوي والمهني بوحدة النهوض بالأشخاص المعوقين بقسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بقابس، ابتداء من 15 جويلية 2026.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 30 جويلية 2026.

تكلف السيدة لطيفة سويس حرم بنمو، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام رئيس مصلحة الشؤون المالية بوحدة المصالح المشتركة بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بقابس، ابتداء من 15 جويلية 2026.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 30 جويلية 2026.

يكلف السيد اصلاح السعيد، أخصائي اجتماعي أول، بمهام رئيس الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بقابس المدينة بقسم النهوض الاجتماعي بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بقابس، ابتداء من 15 جويلية 2026.

عملا بأحكام الفصل 5 من الأمر عدد 4650 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ديسمبر 2011، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لرئيس مصلحة إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 3 أوت 2026.

تكلف السيدة ليلي بن محمود، أخصائي اجتماعي مستشار، بمهام رئيس مصلحة الإدماج والتمكين الاقتصادي بالإدارة الفرعية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإدارة النهوض بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالإدارة العامة للتضامن والتنمية الاجتماعية بالهيئة العامة للنهوض الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

يكلف السيد محمد يحيوي، مربّي مختص أول، بمهام رئيس مصلحة القبول والرعاية بالإدارة الفرعية للرعاية الاجتماعية بمركز الرعاية الاجتماعية "الأمان".

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

تكلف السيدة هندا الورفلي، فني سام رئيس للصحة العمومية، بمهام رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية بمركز الرعاية الاجتماعية "الأمان".

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

تكلف السيدة ألفة الحداد حرم سعيدي، متصرف مستشار، بمهام رئيس مصلحة الشؤون المالية بوحدة المصالح المشتركة بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بتونس.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

يكلف السيد مراد المرغني، أخصائي نفساني، بمهام رئيس مصلحة الرعاية الاجتماعية بوحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بقرمبالية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 5 أوت 2026.

يعفى السيد نور الدين السعيدي، متفقد رئيس للشغل، من مهام رئيس قسم تفقدية الشغل والمصالحة بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بتوزر، ابتداء من 12 مارس 2026.

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

بمقتضى قرار من الوزير المكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بصفة وقتية مؤرخ في 6 أوت 2026.

يسمى السيد شكري حسين متصرفا ممثلا لرئاسة الحكومة بمجلسي إدارة شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي.

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

قرار مشترك من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير التجهيز والإسكان مؤرخ في 17 أوت 2026 يتعلق بتغيير صلوحية قطعة أرض دولية فلاحية وبتحوير حدود مناطق الصيانة بالأراضي الفلاحية لولاية سيدي بوزيد.

إن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير التجهيز والإسكان،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 87 لسنة 1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته وخاصة المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 910 لسنة 2015 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المتعلق بضبط مناطق الصيانة بالأراضي الفلاحية لولاية سيدي بوزيد،

وعلى رأي اللجنة الفنية الاستشارية الجهوية للأراضي الفلاحية التابعة لولاية سيدي بوزيد المضمن بمحضر جلستها المؤرخة في 26 ماي 2025.

قررا ما يلي:

الفصل الأول - يتم تغيير صلوحية قطعة الأرض الدولية الفلاحية التابعة للرسم العقاري عدد 10662 سيدي بوزيد والمرتبة ضمن مناطق الصيانة والتي تسمح 5 هك والكاننة بمعتمدية سيدي بوزيد الشرقية من ولاية سيدي بوزيد والمبنية بالمثل المستخرج من خريطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية سيدي بوزيد والمثال الطبوغرافي الملحقين بهذا القرار، لغرض إحداث مقبرة.

وتحور تبعا لذلك حدود مناطق الصيانة بالأراضي الفلاحية لولاية سيدي بوزيد التي ضبطها الأمر الحكومي عدد 910 لسنة 2015 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المشار إليه أعلاه، وفقا للمثالين المشار إليهما بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

الفصل 2 - تخضع قطعة الأرض المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القرار إلى الترتيب العامة للتعمير المصادق عليها بالأمر عدد 2253 لسنة 1999 المؤرخ في 11 أكتوبر 1999.

الفصل 3 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 17 أوت 2026.

وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

عز الدين بن الشيخ

وزير التجهيز والإسكان

صلاح الزواري

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

الفصل الأول - طبقاً لأحكام الفقرة الفرعية 2 من الفقرة الأولى من الفصل الأول من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975، يسند تفويض للسيد محمد محمودي، مهندس عام، مدير المعدات بالإدارة العامة للجسور والطرق بوزارة التجهيز والإسكان، ليمضي بالنيابة عن وزير التجهيز والإسكان جميع الوثائق الداخلة في حدود مشمولاته باستثناء القرارات ذات الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 10 أوت 2026.

وزير التجهيز والإسكان

صلاح الزواري

بمقتضى قرار من وزير التجهيز والإسكان مؤرخ في 10 أوت 2026.

تُكلف السيدة نادية مازني، مهندس عام، بمهام رئيس وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشاريع تهيئة الملعب الأولمبي بالمنزه والمسبح الأولمبي بالمنزه وقصر الرياضة بالمنزه وتهيئة الملعب الأولمبي برادس بوزارة التجهيز والإسكان.

عملاً بمقتضيات الفصل 5 من الأمر عدد 742 لسنة 2023 المؤرخ في 1 ديسمبر 2023، تنتفع المعنية بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لخطة مدير إدارة مركزية.

قائمة الأعوان الذين ستقع ترقية لهم بالاقتدار إلى رتبة تقني أول بعنوان سنة 2025

- 1- محمد العمري
- 2- طارق عبد اللاوي
- 3- فضيل الخلفوني
- 4- سامي سعود
- 5- رضوان جويده
- 6- محمد بن حريز
- 7- ماهر حفيظ
- 8- محمد مصباحي

قائمة الأعوان الذين ستقع ترقية لهم بالاقتدار إلى رتبة تقني بعنوان سنة 2025

- 1- سامي الهذلي
- 2- زياد المقرري

بمقتضى قرار من وزير التربية مؤرخ في 18 أوت 2026.

يُنهى تكليف الأنسة كوثر المفتاحي، متصرف للتربية، بمهام رئيس مصلحة مواضيع الامتحانات بالتعليم الأساسي بالإدارة الفرعية للامتحانات الوطنية للتعليم الأساسي بإدارة الامتحانات والتقييمات بالإدارة العامة للامتحانات بوزارة التربية.

قرار من وزير التجهيز والإسكان مؤرخ في 10 أوت 2026 يتعلق بتفويض حق الإضاء.

إن وزير التجهيز والإسكان،
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإضاء،

وعلى الأمر عدد 1413 لسنة 1988 المؤرخ في 22 جويلية 1988 المتعلق بتنظيم وزارة التجهيز والإسكان، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 883 لسنة 2018 المؤرخ في 24 أكتوبر 2018،

وعلى الأمر عدد 2126 لسنة 2002 المؤرخ في 23 سبتمبر 2002 المتعلق بإلحاق هياكل تابعة لوزارة البيئة والتهيئة الترابية سابقاً بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

وعلى قرار وزير التجهيز والإسكان المؤرخ في 27 جويلية 2026 المتعلق بتكليف السيد محمد محمودي، مهندس عام، بمهام مدير المعدات بالإدارة العامة للجسور والطرق بوزارة التجهيز والإسكان ابتداء من 1 أوت 2026.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

مَحْضَرُ جَلْسَةِ مَدَاوَلَاتِ مَجْلِسِ الْهَيْئَةِ الْعُلْيَا الْمُسْتَقْلَةِ لِلانتخاباتِ

بتاريخ 10 أوت 2026

(عدد 9 لسنة 2026)

انعقد مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم الإثنين 10 أوت 2026 ابتداءً من الساعة الحادية عشرة صباحاً، بقاعة الاجتماعات بالمقر المركزي للهيئة الكائن بالبحيرة 2، وذلك بحضور رئيس وأعضاء مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الآتي ذكرهم:

- السيد فاروق بوعسكر: رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
 - السيد محمد نوفل الفريخة: نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
 - السيد محمد التليلي مُنْصَرِي: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والنّاطق الرسمي باسم الهيئة،
 - السيدة نجلاء عبروي: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
 - السيد أيمن بوغطّاس: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
 - السيد بلقاسم العياشي: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- وواكب السيد محمود الواعر، عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أشغال الجلسة عن بعد.
- وحضر الاجتماع مُمثلون عن الجهاز التنفيذي وديوان مجلس الهيئة.

جدول الأعمال:

- المصادقة على النتائج النهائية للدورة الثانية للانتخابات التشريعية الجزئية لسنة 2026 بدائرة الكبارية من ولاية تونس،
- المصادقة على روزنامة التصويت على عريضة سحب الوكالة من عضو المجلس المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026،
- المصادقة على الخطوط التوجيهية للمخطّط العمليّاتي لعملية التصويت على عريضة سحب الوكالة من عضو المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026.

مداوالات الجلسة:

افتتح السيد فاروق بوعسكر، رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الجلسة، مُرحّباً بالحاضرين، مُستعرضاً مُختلف النقاط المُضمّنة بجدول الأعمال.

أولاً/ بخصوص المصادقة على النتائج النهائية للدورة الثانية للانتخابات التشريعية الجزئية لسنة 2026 بدائرة الكبارية من ولاية تونس:

تبعاً لمداولة مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 20 جويلية 2026¹ التي تمت خلالها المصادقة على القرار المؤرخ في 20 جويلية 2026 المتعلق بالتصريح بالنتائج الأولية للدورة الثانية للانتخابات التشريعية الجزئية بدائرة الكبارية من ولاية تونس لسنة 2026، وتبعاً لصدور الحكم عدد 26003611 بتاريخ 4 أوت 2026 عن الجلسة العامة القضائية للمحكمة الإدارية الذي قضى بقبول الطعن شكلاً ورفضه أصلاً، وعملاً بالأحكام المضمنة بالفصل 148 من القانون الانتخابي، وبعد التداول، قرّر مجلس الهيئة بإجماع أعضائه المصادقة على قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 8 لسنة 2026 المؤرخ في 10 أوت 2026 المتعلق بالتصريح بالنتائج النهائية للدورة الثانية للانتخابات التشريعية الجزئية بدائرة الكبارية من ولاية تونس لسنة 2026، والإذن بنشره بالرائد الرئسي للجمهورية التونسية وبالموقع الإلكتروني للهيئة.

وقد آلت عمليات الاقتراع والفرز والجمع إلى النتائج النهائية التالية:

I/ المعطيات العامة المتعلقة بالاقتراع والفرز والتجميع:

- العدد الجملي للناخبين المسجلين: 60111 ناخباً،
- العدد الجملي للناخبين الذين قاموا بالتصويت: 2520 ناخباً،
- العدد الجملي للأصوات المصرّح بها لكليّ المترشّحين: 2443 صوتاً،
- العدد الجملي لأوراق التصويت الملغاة: 54 ورقة،
- العدد الجملي لأوراق التصويت البيضاء: 23 ورقة.

II/ عدد الأصوات المصرّح بها لكل مترشّح:

اسم المترشّح	عدد الأصوات المصرّح بها		النسبة المئوية من عدد الأصوات المصرّح بها
	بلسان القلم	بالأرقام	
محمد الصالح بن حسناوي السالمي	ألف ومائتان وثمانية عشر صوتاً	1218	49.86%
شاكر بن عبد السلام بوثوري	ألف ومائتان وخمسة وعشرون صوتاً	1225	50.14%

وتبعاً لتحصل المترشّح السيد شاكر بن عبد السلام بوثوري على الأغلبية المطلقة من الأصوات المصرّح بها خلال الدورة الثانية، تُصرّح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بفوزه بالمقعد الوحيد المخصّص للدائرة الانتخابية التشريعية مُعتمدية "الكبارية" من ولاية تونس تبعاً للانتخابات التشريعية الجزئية الواقع تنظيمها بعنوان سنة 2026. وبناءً على ما تقدّم، أدّن المجلس بتوجيه مُراسلة إلى مجلس نواب الشعب لإعلامه بالنتائج النهائية.

¹ محضر جلسة مُداولات مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 20 جويلية 2026 (عدد 8 لسنة 2026) الصّادر بالرائد الرئسي للجمهورية التونسية عدد 76 لسنة 2026 بتاريخ 28 جويلية 2026 (الصفحات 1602-1605).

ثانيا/ بخصوص المصادقة على روزنامة التصويت على عريضة سحب الوكالة من عضو المجلس المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026:

ذكر السيد رئيس الهيئة بدايةً بالسّياق العام الذي حتمّ تنظيم عملية التصويت على عريضة سحب الوكالة من عضو المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية "سندس فم الخنقة" لسنة 2026 طبقاً لما هو مضمّن بمحضر جلسة مداولات مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 7 لسنة 2026 بتاريخ 6 جويلية 2025² وتبعاً لصدور الأمر عدد 140 لسنة 2026 المؤرخ في 20 جويلية 2026 المتعلّق بدعوة الناخبين المسجلين بالدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" من معتمدية تمغزة-ولاية توزر للتصويت على سحب الوكالة³. وعلى هذا الأساس، ينعقد مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ اليوم للتداول بشأن الروزنامة الانتخابية المفصلة لهذا الموعد الانتخابي الجديد، في ظلّ التأكيد على الجاهزية التامة لطواقم الهيئة مركزيًا وجهويًا لعقد أيّ موعد انتخابي وفقاً للمعايير والممارسات الفضلى.

وتبعاً لما سبق بيانه، استعرض المجلس مشروع الروزنامة التفصيلية للتصويت على سحب الوكالة من عضو المجلس المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026، وفقاً للتسلسل الزمني للمحطات الآتي بيّانها:

روزنامة التصويت على عريضة سحب الوكالة من عضو المجلس المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026 (الأحد 27 سبتمبر 2026)			
العملية الانتخابية		تاريخ البداية	تاريخ النهاية
1	حملة تحيين مراكز الاقتراع بإثبات عنوان الإقامة الفعلي	الثلاثاء 11 أوت 2026	الأحد 23 أوت 2026
2	التسجيل الآلي لكل الناخبين المقيمين بالدائرة من غير المسجلين	الثلاثاء 11 أوت 2026	
3	وضع القائمة الأولية للناخبين على ذمة العموم	الثلاثاء 25 أوت 2026	الخميس 27 أوت 2026
4	تقديم مطالب الاعتراض على القائمة الأولية للناخبين	الجمعة 28 أوت 2026	السبت 29 أوت 2026
5	البت في مطالب الاعتراض على القائمة الأولية للناخبين	الأحد 30 أوت 2026	الاثنين 31 أوت 2026
6	إعلام الأطراف بقرارات البت في الاعتراضات الصادرة عن الهيئة	في أجل أقصاه يوم الثلاثاء 1 سبتمبر 2026	
7	الإعلان عن القائمة النهائية للناخبين بعد انقضاء الطعون	في أجل أقصاه يوم السبت 12 سبتمبر 2026	
8	تقديم مطالب المشاركة في حملة التصويت على سحب الوكالة	الاثنين 24 أوت 2026	الخميس 27 أوت 2026
9	البت في مطالب المشاركة في حملة التصويت على سحب الوكالة	في أجل أقصاه يوم الجمعة 27 أوت 2026	
10	تعليق قائمة المشاركين في حملة التصويت على سحب الوكالة بمقرات الهيئة ونشرها بموقعها الإلكتروني	في أجل أقصاه يوم السبت 29 أوت 2026	
11	نشر عريضة التصويت على سحب الوكالة	في أجل أقصاه يوم الجمعة 21 أوت 2026	
12	قبول مطالب سحب تصاريح المشاركة في حملة التصويت على سحب الوكالة	في أجل أقصاه 24 ساعة من تاريخ تعليق قائمة المشاركين في حملة التصويت على سحب الوكالة	
13	حملة التصويت على سحب الوكالة	السبت 5 سبتمبر 2026	الجمعة 25 سبتمبر 2026

²الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 70 لسنة 2026 الصادر بتاريخ 14 جويلية 2026 (الصفحات 1418-1425).

³الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 73 لسنة 2026 الصادر بتاريخ 21 جويلية 2026 (الصفحة 1480).

14	فترة الصمت الانتخابي	السبت 26 سبتمبر 2026	غلق آخر مكتب اقتراع بالدائرة
15	يوم التصويت على سحب الوكالة	الأحد 27 سبتمبر 2026 (من الثامنة صباحاً إلى السادسة مساءً)	
16	التصريح بالنتائج الأولية للتصويت على سحب الوكالة	في أجل أقصاه يوم الأربعاء 30 سبتمبر 2026	
17	التصريح بالنتائج النهائية إثر انقضاء الطعون	في أجل أقصاه يوم السبت 31 أكتوبر 2026	

وفي خاتمة التداول بشأن هذه النقطة، قرّر مجلس الهيئة بإجماع أعضائه المصادقة على القرار الترتيبي عدد 9 لسنة 2026 المؤرخ في 10 أوت 2026 المتعلق ببرنامج التصويت على سحب الوكالة من عضو المجلس المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026، والإذن تبعا لذلك للإدارة التنفيذية باستيفاء إجراءات نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية والموقع الإلكتروني للهيئة.

ثالثا/ بخصوص التداول بشأن الخطوط التوجيهية للمخطط العملياتي لعملية التصويت على عريضة سحب الوكالة من عضو المجلس المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026:

تداول مجلس الهيئة بشأن الخطّة العمليّاتيّة لعملية التصويت على سحب الوكالة من عضو المجلس المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026 من مُنطلق خُصوصيات تلك الدائرة الانتخابية المحلية ومُعطياتها البشريّة⁴ والجغرافيّة والميدانيّة، وكذلك الشّأن بالنسبة للبيانات الانتخابيّة المسجّلة بها إبان الانتخابات المحليّة لسنة 2023. واستعرض المجلس بهذا الخصوص أهمّ ملامح المخطط العمليّاتي الآتي بياها:

- إقرار مبدأ التعويل التّام على الموارد والإمكانات البشريّة والماديّة والّوجسّتيّة للهيئة والإسناد المركزي والجهوي للإدارة الفرعيّة للانتخابات بتوزر، ودون استيفاء أيّة عمليّة انتداب، في كلّ مراحل المسار لعقد الموعد الانتخابي في أفضل الظروف وأمثلها، وذلك لترشيد الإنفاق والضّغط على الكلفة، في ظلّ تعدّد الاستحقاقات الانتخابيّة المتعلّقة بسحب الوكالة،

- استيفاء مُختلف الإجراءات والتّدابير المتعلّقة بقبول مطالب الاعتماد مركزيّا وجهويّا، لعملية التصويت على سحب الوكالة من عضو المجلس المحلي بتمغزة-ولاية توزر عن الدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026، وفتح باب اعتماد الملاحظين والصّحفيّين والضيوف، فضلا عن إتاحة كافّة الوثائق والنماذج المستوجبة لطالبي الاعتماد رقميّا وورقيّا بالمقرّ المركزي للهيئة ومقرّ الإدارة الفرعيّة للانتخابات بتوزر،

- إحداث وتجهيز مكتب شبه قار للتّحيين بمقرّ نادي الشباب الريفي بعمادة "سندس فم الخنقة"، فضلا عن تكوين أعاون الإدارة الفرعيّة للانتخابات بتوزر للقيام بعملية التّحيين والتّحسيس، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على فريق مُتنقّل يتولّى المسح الميداني الشّامل للمنطقة القروية، يعمل لإنتاج الحملة التوعويّة والتّحسيسيّة، بما في ذلك توزيع المطويّات التّحسيسيّة حول مفهوم سحب الوكالة وبرنامج عملية التصويت، وخاصّة حتّ النّاهيين على التصويت، وفي إطار حملة اتّصال مُباشر للإعلام والتّوعية والتّحسيس. كما ستُواصل الهيئة عمليّة قبول مطالب التّحيين عن بُعد عبر منظومة توانسة وتطبيق الهاتف الجوّال «MyISIE»،

⁴ من حيث المساحة وعدد السكّان وعدد المساكن وفقا لآخر تحيين، وكذلك الشّأن بالنسبة إلى العدد الجملي للمُسجّلين.

- العمل على تجميع كافة المعطيات المتعلقة بالشطب والإضافة بسجل الناخبين، وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة، إضافة إلى استيفاء التدابير ذات الصلة بتحسين الوفايات وبطاقات التعريف الوطنية وهيكله العناوين بالتعاون مع المركز الوطني للإعلامية والبريد التونسي،
- العمل على حُسن إدارة عملية التسجيل الآلي لكل الناخبين من غير المسجلين إرادياً يوم الثلاثاء 11 أوت 2026، وذلك بإضافة من سيبليغ سنهم ثمانى عشرة سنة كاملة يوم 26 سبتمبر 2026 والمقيمين بالدائرة الانتخابية المحلية عمادة "سندس فم الخنقة" التابعة لمُعتمدية تمغزة من ولاية توزر والذين تتوفر فهم الشروط التي يُحددها القانون الانتخابي، فضلاً عن توجيههم إلى مركز الاقتراع الوحيد المزمع تركيزه،
- توفير كافة المستلزمات المادية للعمل من مُعدّات وتجهيزات إعلامية ومكتبية (اللوحات الرقمية، شرائح الهاتف الجوال، الأختام، وغيرها)،
- العمل على تنظيم يوم إعلامي للتّحسيس بأهمية عملية تحيين السّجيل والتّعريف بالروزنامة الانتخابية والحثّ على التّصويت،
- العمل على تركيز مكتب لقبول مطالب المشاركة في حملة التّصويت على سحب الوكالة، إضافة إلى تخصيص مركز اقتراع واحد يضم مكتب اقتراع وحيد،
- الاعتماد على عددٍ من الأعوان لمراقبة حملة التّصويت على سحب الوكالة (الرّقابة الميدانية وللقيام بعملية الرّصد)، فضلاً عن الاعتماد على منظومة مراقبة الحملة،
- العمل على تركيز لافئات تحسيسية في النّقاط الواقع اختيارها، تبعاً للدراسة الميدانية المنجزة بالدائرة الانتخابية المحلية المعنية، إضافة إلى تنظيم حملة إعلامية عبر منصّات التّواصل الاجتماعي، وخاصة عبر شبكة "فايسبوك"، علاوة على التّواصل مع المواطنين وتوزيع المطويات، هذا زيادة عن التّعاون مع الإذاعات الجهوية والجمعياتية قصد بثّ ومضات تحسيسية وإعلامية حول التّصويت على سحب الوكالة، فضلاً عن تنظيم حملة مُنقّلة بالدائرة الانتخابية المحلية، تعتمد على التّشيط الصّوتي موضوعها حثّ الناخبين على التّثبت من السّجيل والقيام بعملية التّحيين والحثّ على التّصويت يوم الأحد 27 سبتمبر 2026،
- العمل على طباعة جميع الوثائق الانتخابية بالمطبعة الخاصّة بالهيئة واعتماداً على مواردها الدّاتية الخالصة وتوضيها مركزاً وتأمين نقل صُندوق الاقتراع من قبل الهيئة إلى مقرّ الإدارة الفرعية للانتخابات بتوزر، ومن ثمة إلى مركز الاقتراع الوحيد المخصّص للغرض بتأمين من قُوات الحرس الوطني، واعتماد ذلك المركز كفضاء لتجميع النّتائج ضماناً لشفافية ومصداقية العملية الانتخابية والسّرعة في الإنجاز، والعمل على تهيئته وتوفير كافة المستلزمات المادية المستوجبة، على غرار اللّوحتين الرّقميتين المخصّصتين لرئيس مركز الاقتراع ورئيس مكتب الاقتراع بهدف مُتابعة عمليات الاقتراع والفرز. هذا بالإضافة إلى اعتماد منظومة الرّفع الآلي والحيثي لنسب الإقبال على التّصويت، فضلاً عن منظومة التّجميع السّريع للنّتائج.

وفي خاتمة التّداول بشأن هذه النقطة، قرّر مجلس الهيئة بإجماع أعضائه المصادقة على الخطوط التوجيهية للمخطّط العمليّاتي لعملية التّصويت على عريضة سحب الوكالة من عضو المجلس المحليّ بتمغزة-ولاية توزر عن الدّائرة الانتخابيّة المحليّة عمادة "سندس فم الخنقة" لسنة 2026.

ورُفعت الجلسة في تاريخ انعقادها المبيّن طالع هذا المحضر وأسفله على السّاعة منتصف التّهار.

تونس في 10 أوت 2026.

رئيس الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات
فاروق بوعسكر

تونس، في 7 أوت 2026

منشور إلى البنوك عدد 7 لسنة 2026

الموضوع: مراجعة مقاييس زراعات الحبوب.

إنّ محافظ البنك المركزي التونسي،

بعد الاطلاع على القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي،

وعلى القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية،

وعلى المنشور عدد 47 لسنة 1987 المؤرخ في 23 ديسمبر 1987 المتعلق بطرق منح القروض ومراقبتها وإعادة تمويلها مثلما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة له،

وعلى قرار لجنة مراقبة المطابقة عدد 7 لسنة 2026 بتاريخ 6 أوت 2026 كما نص عليه الفصل 42 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي،

قرر ما يلي:

الفصل الأول - تنقح أحكام الفقرة " أ " المتعلقة بمقاييس قروض زراعة الحبوب الواردة بالملحق عدد 1 لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 47 لسنة 1987 المذكور أعلاه والخاص بمقاييس قروض الزراعات الفصلية وأجال تسديدها كما يلي:

النشاط	الوحدة	مقياس تدخل البنك (بالدينار) (1)		أجل التسديد
		سقوية	بعالية	
أ) زراعة الحبوب * القمح الصلب واللين والبقول • منطقة 1 • منطقة 2 * الشعير • منطقة 1 • منطقة 2 • منطقة 3 * الأعلاف • الشتوية • الصيفية	هكتار	1415	{ 1930	{ 31 أوت
	هكتار	1175		
	هكتار	940	{ 1260	{ 31 أوت
	هكتار	890		
	هكتار	350		
	هكتار	1030	{ 1260	{ 31 أوت
	هكتار			
	هكتار		{ 1260	{ 30 سبتمبر
	هكتار			
	هكتار		{ 1260	{ 30 سبتمبر

(1) يمثل هذا المقياس حدا أقصى. ويعدل البنك مبلغ القرض الممنوح حسب المساحة المبذورة والنفقات المنتظرة والمردودية المتوقعة والكميات المسوقة خلال المواسم الفارطة.

الفصل 2 - يدخل هذا المنشور حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره.

المحافظ

فتحي زهير النوري

تعريف الإمضاء : رئيس البلدية

ت د و ب (د) : 0330 9061

نسخة مطابقة : الرئيس المدير العام للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

"تم إيداع هذا العدد من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بمقر ولاية تونس العاصمة يوم 18 أوت 2026"